أثر التعليم قبل الجامعى على النمو الاقتصادى فى أفريقيا

"حالة التعليم ما قبل الجامعى فى أفريقيا"

الباحث

حمد عويض إبراهيم عويض

أ.د. مكادى عبد المجيد سليمان

استاذ الاقتصاد الزراعى، جامعة المنيا

د. عصام محمد زكى

معهد بحوث الاقتصاد الزراعى مركز البحوث الزراعية

الملخص

إستهدف البحث بصفة أساسية دراسة وتوضيح تأثير التعليم والتدريب على إقتصاد الدول الأفريقية، وكذا إلقاء الضوء على العلاقة بين التعليم والاقتصاد والتنمية كعلاقة تبادلية حيث يسهم التعليم في التنمية بشكل مباشر، وإستعرض البحث إستراتيجية التعليم القارية لأفريقيا والتى تتضمن مجموعة من الأهداف الاستراتيجية تتمثل فى إثنى عشر هدف تم إستعراضهم بمتن البحث.

كلمات مفتاحية: التعليم قبل الجامعى، النمو الاقتصادى، حالة التعليم في إفريقيا.

مقدمة:

يمثل التعليم القلب النابض للأمم، كما أنه في السنوات الأخيرة يظهر التفوق العالمي جليًا في مدى المنافسة في تطوير نظم التعليم للدول المتقدمة، وتحدد المراحل التعليمية الغايات التربوية والتعليمية من خلال المدرسة معالم الطريق لمواكبة العصر الحالى وتحقيق أهداف المجتمع، كما أن العلاقة وطيدة بين التعليم الذي هو اساس المعرفة والنمو الاقتصادي، لكن السؤال الذي يطرح نفسه وهو **ماهي العلاقة بين التعليم الجيد والنمو الاقتصادي، أو جودة التعليم والنمو الاقتصادي؟**[١] لايكاد يمر علينا يوم الا ونسمع حديثاً يدور عن ضرورة وجود تعليم جيد يسمح للدول بالازدهار

[١] عبدالله ونيس الترهونى (دكتور)، **العلاقة بين النمو الاقتصادى وجودة التعليم**، بوابة أفريقيا الاخبارية، ٢٣ أكتوبر ٢٠١٨.

والتقدم، بل وأعتبره البعض من المسلمات اليومية، وقد أظهرت دراسة لجامعة "هارفارد" إلى أن أهمية التعليم وتأثيره في النمو يرجع لأكثر من سبب، على رأسها مساهمة رأس المال البشري الذي يقدر بنسبة ٦٢ % من الناتج الاجمالي العالمي، إلى جانب زيادة نسبة الخدمات في اجمالي الناتج حول العالم، بينما تقدم الآلات والموارد الطبيعية حازت على ٣٨٪ المتبقية، وعلى جانب آخر فقد خلصت إحدى دراسات البنك الدولي حول تأثير التعليم على الدخل الى أنه "في مقابل كل عام يقضيه الانسان في الدراسة بعد المرحلة الابتدائية فان دخله سيزيد بنسبة ١٠٪ سنويًا من تاريخ التحاقه بالعمل" هذا على جانب الفرد، أما من جانب الدولة أو المجتمع وبحسب نفس الدراسة والتي تمت باستخدام إختبارات عالمية في الرياضيات والعلوم ومدى علاقتها بمستوى نمو الدخل القومي فقد خلصت الدراسة التي أجُريت على بيانات ٥٠ دولة وعلى مدار ٤٠ عامًا متواصلة إلى تفوق الدول التي تتمتع بتعليم أفضل (أجود) على تلك التي لا تتمتع به في معدلات النمو بنسبة بلغت ٢٪ سنويًا، وبعبارة أوضح فكل دولار يتم إنفاقه على التعليم في أية دولة لا سيما الدول النامية يعود إليها بدخلًا سنويًا بين ٧ – ١٠ دولارات وفي فترة من ١٥ الى ٢٠ سنة، **وهذا مؤشر واضح بأن الاستثمار** في الانسان رابح

ولكن على المدى الطويل[١]، وأن هذا الاستثمار ليس مجرد تحسين لمهارات وقدرات الأفراد أو الشعوب في حينها ثم تضمحل وتنتهي.

ويختلف تأثير التعليم الجيد بين الدول المتقدمة ونظيراتها النامية، **ففي الأولى** لايتعدى تأثير التفاوت في جودة التعليم على معدلات النمو الاقتصادي ٠.٥ % سنويًا وذلك بسبب تدني معدلات النمو رغم ثباتها أولاً، ولتشابه أسس النظم التعليمية ثانيًا، **أما في الدول النامية** فيصل تأثير جودة التعليم إلى فارق نمو يزيد عن ٣٪ سنويًا، بل ويمكن اعتباره أكبر من ذلك بكثير إذا ما أخذنا في الاعتبار التأثير التراكمي لبرامج التعليم والتي لا يظهر تأثيرها بين ليلة وضحاها كما أشرنا.

كما إهتمت العديد من الدراسات والتقارير بحالة االتعليم فى أفريقيا ومن تلك الدراسات "مواجهة المستقبل: التعليم من أجل التعلم في إفريقيا"[2] والذى إهتمت بوضع مجموعة من السياسات والإجراءات التنفيذية اللازمة لبلدان المنطقة لمواجهة التحدي المتمثل في تحسين التعلم مع توسيع نطاق الوصول إلى التعليم الأساسي وإتمامه للجميع.

خلاصة القول أن الاستثمار في الانسان هو افضل استثمار على الاطلاق وإن كانت نتائجه لن تظهر على المدى القصير، وقد أعد البنك الدولي "وصفة" للدول

[١] عبدالله ونيس الترهونى (دكتور)، **العلاقة بين النمو الاقتصادى وجودة التعليم**، المرجع السابق.

[2] **Facing Forward: Schooling for Learning in Africa**, worldbank, March 5, 2018.

الراغبة في تحقيق نهضة مستقبلية وسريعة عن طريق التعليم والمعرفة وذلك من خلال التركيز على ٥ مهارات ((متعلقة بالتنمية البشرية)) وأنها المفتاح الرئيسي للمهارات الإدراكية التي يُشكل تعلمها وإتقانها الخطوة الفارقة في مسيرة تحول الدول من نامية إلى متقدمة وهي: "**المهارات الاجتماعية، حل المشكلات، إدارة الوقت والمهارات الشخصية، مهارات الاتصال، ومهارات التعلم المستمر**"[١].

المشكلة البحثية:

على الرغم من إهتمام العديد من الدراسات والتقارير بحالة االتعليم فى أفريقيا وذلك من خلال وضع مجموعة من السياسات والإجراءات التنفيذية اللازمة لبلدان المنطقة لمواجهة التحدي المتمثل في تحسين التعلم مع توسيع نطاق الوصول إلى التعليم الأساسي وإتمامه للجميع، إلا أنه كان نظام التعليم الموروث في غالبية الدول الإفريقية نظاماً استعماريّاً، هدفه الأساسي إنشاء قوة عمل تعتمد على الاستعماريين في روح المبادرة والإبداع، وتخدم مصالحهم وتلبّي احتياجاتهم في الدول التي سيطروا عليها[٢], مما أدى– حتى بعد مغادرتهم المزعومة– إلى فقدان التعليم في العديد من دول القارة للروح الإفريقية الأصيلة، التي تهدف إلى منح الطلاب المهارات والمعرفة التي تجعلهم أعضاءً متكاملين في مجتمعاتهم المحلية, يستطيعون بناء قدراتهم وتسخير

[١] عبدالله ونيس الترهونى (دكتور)، **العلاقة بين النمو الاقتصادى وجودة التعليم**، مرجع سابق.

[2] Nwanosike, O. F & ,.Onyije, F, **Colonialism and education**. Mediterranean journal of social sciences, 2 (4), ٢٠١١.

مواردهم لتنمية البنى التحتية والاستجابة للاحتياجات الاجتماعية[1]، وقد سقطت الأقنعة عن حقيقة هذه الأنظمة التعليمية الموروثة بعد أكثر من نصف قرن– أو عقود– من استقلال الدول الإفريقية, وكشفت مختلف التحديات ومطالب المجتمع الإفريقي والعالم التنافسي، نقاط ضعفها؛ في ظلّ الظروف المتغيرة في القرن الحادي والعشرين (العصر المعلوماتي والرقمي) الذي تصاحبه الأزمات الجديدة والمتجددة, ليكون من الضروري تصميم نوعٍ جديدٍ من التعليم، أو تطويره تطويراً شاملاً ليتناسب مع تاريخ الدول الإفريقية وليتجاوب مع ظروف التحديات الراهنة.

هدف البحث:

يستهدف البحث بصفة أساسية دراسة وتوضيح تأثير التعليم والتدريب على إقتصاد الدول الأفريقية، وكذا إلقاء الضوء على العلاقة بين التعليم والاقتصاد والتنمية كعلاقة تبادلية حيث يسهم التعليم في التنمية بشكل مباشر من خلال ما يقدمه من أيدى عاملة مؤهلة ومدربة (رأس مال بشري) علاوة على ما يغرسه التعليم من قيم ومبادئ تجاه سوق العمل، ومن ناحية أخرى فإن الاقتصاد يقدم للتعليم موارده المختلفة، ومن هنا يمكن القول ان التعليم هو حلقة الوصل بين رأس المال البشري والتنمية الاقتصادية أخذا في الاعتبار العلاقة التبادلية من كافة أطراف المعادلة التى يمكن اعتبار النجاح

[1] Masemula M.B, **Whose Knowledge is Transmitted through Public Education in Africa?**. In: Abdi A.A., Shultz L., Pillay T. eds Decolonizing Global Citizenship Education, 2015.

في توازن العلاقة بين متغيراتها الثلاثة (التعليم– رأس المال البشري– التنمية الاقتصادية) يضمن لأى دولة تحقيق العديد من النتائج الإيجابية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

الاسلوب البحثى ومصادر البيانات:

تحقيقا لهدف البحث استُخدمت أساليب الإحصاء الوصفي للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، وقد تطلب لإجراء ولتنفيذ البحث الاستعانه بمختلف البيانات الإحصائية الثانوية المنشورة والتي تصدرها العديد من الجهات على مواقع شبكة المعلومات الدولية (إنترنت)، وكذا تقارير البنك الدولى، ومنظمة اليونسكو، منظمة العمل الدولية، بالاضافة للاستعانة بالعديد من الدراسات والتقارير والبحوث ذات الصلة بموضوع البحث.

المناقشة البحثية

إهتمت العديد من الدراسات والتقارير بحالة االتعليم فى أفريقيا ومن تلك الدراسات "مواجهة المستقبل: التعليم من أجل التعلم في إفريقيا"[1] والذى إهتمت بوضع مجموعة من السياسات والإجراءات التنفيذية اللازمة لبلدان المنطقة لمواجهة التحدي المتمثل في تحسين التعلم مع توسيع نطاق الوصول إلى التعليم الأساسي وإتمامه للجميع، وأكدت الدراسة على أهمية مواءمة نظام التعليم بحيث يركز على نتائج التعلم

[1] **Facing Forward: Schooling for Learning in Africa**, worldbank, op.

وضمان حصول جميع الأطفال على مدارس جيدة ومواد تعليمية جيدة ومعلمين جيدين، كما أنه وفقًا للتحديات التي واجهت تلك البلدان الأفريقية في التسعينيات والتقدم التعليمي الذي حققته على مدار الـ ٢٥ عامًا الماضية، مما يسمح لبلدان المنطقة بالتعلم من بعضها البعض، كما تستخلص الدراسة دروسًا حول "ما يصلح" لتعزيز التعلم وما هو مطلوب من أجل تنفيذ أفضل وحددت خطوات ملموسة في أربعة مجالات ذات أولوية تتمثل فى:

١- توفير التعليم الأساسي الشامل مع التركيز على الوصول العادل.

٢- والجودة والاستمرار ضمان الإدارة الفعالة.

٣- ودعم المعلمين وزيادة التمويل للتعليم الجيد.

٤- وتعزيز القدرة المؤسسية.

كما أشارت إلى تأثر التقدم التعليمي المستقبلي بمعدلات الخصوبة المتوقعة والنمو الاقتصادي بتلك الدول الأفريقية.

حيث أنه طبيعة **العلاقة بين التعليم والاقتصاد والتنمية** هي علاقة تبادلية حيث يسهم التعليم في التنمية بشكل مباشر من خلال ما يقدمه من أيدى عاملة مؤهلة ومدربة (رأس مال بشري) علاوة على ما يغرسه التعليم من قيم ومبادئ تجاه سوق العمل، ومن ناحية أخرى فإن الاقتصاد يقدم للتعليم موارده المختلفة، ومن هنا يمكن

القول ان التعليم هو حلقة الوصل بين رأس المال البشري والتنمية الاقتصادية أخذا في الاعتبار العلاقة التبادلية من كافة أطراف المعادلة التى يمكن اعتبار النجاح في توازن العلاقة بين متغيراتها الثلاثة (التعليم– رأس المال البشري– التنمية الاقتصادية) يضمن لأى دولة تحقيق العديد من النتائج الإيجابية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

- **تأثير التعليم والتدريب على اقتصاد الدول**

ركزت العديد من البلدان على تطوير نظام تعليمي قادر على إنتاج عمال قادرين على العمل في صناعات جديدة، مثل تلك الموجودة في ميادين التكنولوجيا والعلوم، ويعود هذا جزئيا إلى أن الصناعات القديمة في الاقتصادات المتقدمة أصبحت أقل قدرة على المنافسة، وبالتالي كانت احتمالية استمرار سيطرتها على المشهد الصناعي أقل، أيضا فقد ظهرت حركة لتحسين التعليم الأساسي للسكان، مع اعتقاد متزايد بأن جميع الناس لديهم الحق في التعليم.

عندما يتحدث الاقتصاديون عن "التعليم"، فإن التركيز لا يقتصر على العمال الذين يحصلون على شهادات جامعية، فغالبًا ما يتم تقسيم التعليم إلى مستويات محددة وهي[1]: الابتدائية، والمدرسة الإعدادية والثانوية، ومرحلة ما بعد الثانوية أي الجامعة والمدارس المهنية، ويصبح اقتصاد أي بلد أكثر إنتاجية مع زيادة نسبة العمال المتعلمين لأن العاملين المتعلمين يمكنهم القيام بمزيد من الفعالية بمهام تتطلب معرفة

[1] https://www.almrsal.com/post/767576.

القراءة والكتابة والتفكير النقدي، ومع ذلك فإن الحصول على مستوى أعلى من التعليم ينطوي أيضًا على تكلفة، ولكن قد لا تحتاج البلد إلى توفير شبكة واسعة من الكليات أو الجامعات للاستفادة من التعليم ؛ حيث يمكنها توفير برامج محو الأمية الأساسية لكي ترى تحسينات اقتصادية، فالبلدان التي لديها نسبة أكبر من سكانها الذين يتدربون ويتخرجون من المدارس، تشهد نمواً اقتصادياً أسرع من البلدان ذات العمال الأقل تعليماً، ونتيجة لذلك يوفر العديد من البلدان التمويل للتعليم الابتدائي والثانوي لتحسين الأداء الاقتصادي، وبهذا المعنى يعتبر التعليم استثمارًا في رأس المال البشري، على غرار الاستثمار في معدات أفضل.

ووفقاً لليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية، فإن نسبة عدد الأطفال الذين بلغوا سن الالتحاق بالمدارس الثانوية الرسمية الملتحقين بالمدارس هي نسبة عالية في الدول المتقدمة أكثر من الدول النامية، ويختلف هذا عن الإنفاق على التعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، والذي لا يرتبط دائمًا بقوة بمدى تعليم سكان بلد ما، ولذلك فإن البلد التي تنفق نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي على التعليم لا يجعل بالضرورة سكان البلاد أكثر تعليما.

كذلك يمكن للتدريب أن يجعل أجر العامل أكبر فأصحاب العمل يدفعون أجوراً أكثر عندما تتطلب المهام المطلوبة لإكمال وظيفة مستوى تعليم أعلى وهكذا في حين

أنه قد يتم تخفيض الأجر على المدى القصير لحين انتهاء العامل من التدريب إلا أنه من المرجح أن تكون الأجور أعلى في المستقبل بمجرد اكتمال التدريب.

كان نظام التعليم الموروث في غالبية الدول الإفريقية نظاماً استعماريّاً، هدفه الأساسي إنشاء قوة عمل تعتمد على الاستعماريين في روح المبادرة والإبداع، وتخدم مصالحهم وتلبّي احتياجاتهم في الدول التي سيطروا عليها[1], مما أدى– حتى بعد مغادرتهم المزعومة– إلى فقدان التعليم في العديد من دول القارة للروح الإفريقية الأصيلة، التي تهدف إلى منح الطلاب المهارات والمعرفة التي تجعلهم أعضاءً متكاملين في مجتمعاتهم المحلية, يستطيعون بناء قدراتهم وتسخير مواردهم لتنمية البنى التحتية والاستجابة للاحتياجات الاجتماعية[2]، وقد سقطت الأقنعة عن حقيقة هذه الأنظمة التعليمية الموروثة بعد أكثر من نصف قرن– أو عقود– من استقلال الدول الإفريقية, وكشفت مختلف التحديات ومطالب المجتمع الإفريقي والعالم التنافسي، نقاط ضعفها؛ في ظلّ الظروف المتغيرة في القرن الحادي والعشرين (العصر المعلوماتي والرقمي) الذي تصاحبه الأزمات الجديدة والمتجددة, ليكون من الضروري تصميم نوعٍ

[1] Nwanosike, O. F & ,.Onyije, F, **Colonialism and education**. Mediterranean journal of social sciences, 2 (4), ٢٠١١.

[2] Masemula M.B, **Whose Knowledge is Transmitted through Public Education in Africa?**,op.

جديدٍ من التعليم، أو تطويره تطويراً شاملاً ليتناسب مع تاريخ الدول الإفريقية وليتجاوب مع ظروف التحديات الراهنة.

وقد سجّل الدكتور «كوفي بوسيا», رئيس وزراء غانا من ١٩٦٩ إلى ١٩٧٢، اعترافه بفشل نموذج التعليم الاستعماري في بلاده– قبل سلسلة الإصلاحات التعليمية التي شهدتها غانا حتى عام ٢٠٠٧– حيث قال: "في نهاية سنتي الأولى في المدرسة الثانوية في كيب كوست/غانا، عُدْتُ إلى البيت في بلدية وينتشي Wenchi لقضاء عطلة عيد الميلاد، لم أزُر المنزل لمدة أربع سنوات وفي تلك الزيارة أصبحتُ على علمٍ بألم عزلتي ولقد فهمتُ مجتمعنا أقلّ بكثير من الأولاد في عمري الذين لم يذهبوا قطّ إلى المدرسة، وعلى مرّ السنين بعدما التحقتُ بالكلية ثم الجامعة شعرتُ بشكلٍ متزايدٍ أن التعليم الذي تلقيتُه علّمني أكثر وأكثر عن أوروبا، وبشكلٍ أقلّ وأقلّ عن مجتمعي الخاص![1]، فليس من المستغرب إذاً أن تتزايد الدعوات إلى التطوير والإصلاح المتمثل في المطالبة بأن تُولي السياسات الوطنية تزويد الطلاب بالمهارات اللازمة اهتماماتها؛ لتلبية احتياجاتهم ومواجهة المشكلات والقضايا المحلية بدلاً من الاهتمام المعهود باكتساب المعرفة التي غالباً ما تثبت عجزها في معالجة القضايا الاجتماعية والتنموية الوطنية".

[1] Rodney, W. **How europe underdeveloped Africa**. Pambazuka Press, 2012.

كما أنه في نهاية عام ٢٠١٧ قدّر المكتب الوطني النيجيري للإحصاء نسبة البطالة في نيجيريا بحوالى١٨.٨٪[١]، كما أشارت دراسة بريطانية في عام ٢٠١٤ إلى أنّ مدة البحث والحصول على الوظيفة في كينيا قد تستغرق حوالي ٥ سنوات في المتوسط[٢].

أما قادة الأعمال ورؤساء المؤسسات بإفريقيا فدائماً ما يقولون: إنّ هناك وظائف لكن النقص في المواهب الماهرة لأدائها، ويفسر البعض ذلك بأنّ للقيود المالية و"رأس المال البشري" والبنية التحتية تأثيراً سلبيّاً على نطاق المهارات التي يكتسبها الطلاب ونوعيتها, وأنّ هناك فجوةً شاسعةً بين ما تقدّمه المؤسسات التعليمية لطلابها والمهارات المطلوبة في السوق[٣].

وما سبق وبعيداً عن مجرّد إعادة تصميم المناهج أو تعديلها يؤكد دعاة الإصلاح التعليمي أنّ التحوّل الناجح من التعلّم القائم على المعرفة– وهو ما يوجد في عددٍ من الدول الإفريقية بما فيها نيجيريا– إلى التعليم القائم على الكفاءة المحلية

[1] National Bureau of Statistics (2017),**" Labor Force Statistics Vol 1: Unemployment and Underemployment Report"**, available for download at:http://nigerianstat.gov.ng/download/694 accessed on 19 July, 2018.
[2] British Council (2014), **"Can higher education solve Africa's job crisis? Understanding graduate employability in SubSaharan Africa, "** available for download at: https://goo.gl/JEdTuj accessed on 19 July 2018.
[3] Quartz Africa (2016). **University degrees are not the answer for Africa's unemployed youth**, Available online https://goo.gl/gN6f39 accessed on 20 July, 2018.

ومتطلبات الحلّ للأزمات والتحديات الحالية, يتطلب سياسات وطنية جدّية، وإدماج التكنولوجيا في نُظُم التعليم، وزيادة مشاركة المعلمين وأولياء الأمور والقطاع الخاص في عملية صنع القرار، وتطبيق الإصلاحات التعليمية.

- **إستراتيجية التعليم القارية لأفريقيا**[1]

تتضمن الاستراتيجية مجموعة من الأهداف الاستراتيجية تتمثل فى الأتى:

١- **الهدف الاستراتيجي الأول:** تنشيط مهنة التدريس لضمان الجودة والملاءمة في جميع مستويات التعليم.

٢- **الهدف الاستراتيجي الثانى:** بناء وتأهيل وصيانة وتطوير البنية التحتية للتعليم والسياسات التي تضمن تعلمًا دائمًا وصحيًا ومفيدًا للبيئة في جميع القطاعات الفرعية وللجميع، من أجل توسيع الوصول إلى جودة التعليم.

٣- **الهدف الاستراتيجي الثالث:** تسخير قدرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين الوصول والجودة وإدارة نظم التعليم والتدريب.

٤- **الهدف الاستراتيجي الرابع:** ضمان اكتساب المعارف والمهارات المطلوبة وكذلك تحسين معدلات الإنجاز على جميع المستويات والمجموعات من خلال التنسيق عبر جميع المستويات من أجل التكامل الوطني والإقليمي.

[1] AFRICAN UNION, **Continental Education Strategy for Africa**, Indicators Manual, 2016-2025.

٥- **الهدف الاستراتيجي الخامس:** تسريع العمليات المؤدية إلى المساواة والإنصاف بين الجنسين.

٦- **الهدف الاستراتيجي السادس:** إطلاق برامج محو الأمية الشاملة والفعالة في جميع أنحاء القارة لاستئصال بلاء الأمية.

٧- **الهدف الاستراتيجي السابع:** تقوية مناهج العلوم والرياضيات في تدريب الشباب ونشر المعرفة والثقافة العلمية في المجتمع.

٨- **الهدف الاستراتيجي الثامن:** توسيع فرص التعليم والتدريب التقني والمهني على المستويين الثانوي والجامعي وتقوية الروابط بين عالم العمل والتعليم والتدريب الأنظمة.

٩- **الهدف الاستراتيجي التاسع:** تنشيط وتوسيع نطاق التعليم العالي والبحث والابتكار لمواجهة التحديات القارية وتعزيز القدرة التنافسية العالمية.

١٠- **الهدف الاستراتيجي العاشر:** تعزيز تعليم السلام ومنع النزاعات وحلها في جميع مراحل التعليم ولجميع الفئات العمرية.

١١- **الهدف الاستراتيجي الحادى عشر:** تحسين إدارة نظام التعليم وكذلك البناء والتثبيت تعزيز القدرة على جمع البيانات وإدارتها وتحليلها التواصل والاستخدام.

١٢- **الهدف الاستراتيجي الثانى عشر:** تشكيل تحالف من أصحاب المصلحة لتسهيل ودعم الأنشطة الناتجة عن تنفيذ إستراتيجية ٢٠١٩-٢٠٢٥.

– المؤشرات التى تعكس أثر التعليم على النمو الاقتصادى بأفريقيا

أ– معدل النمو السنوي للناتج لكل عامل

يظهر هذا المؤشر معدلات النمو السنوية لإنتاجية العمل، ويمثل النمو فى إنتاجية وحدة العمل أى المنتج لكل وحدة عمل (مقاسة من حيث عدد الأشخاص العاملين) خلال فترة زمنية معينة، ويسمح هذا المؤشر بتقييم معدلات النمو فى انتاجية العمالة المساهمة فى الناتج المحلى الاجمالى بمرور الوقت، **وبالتالي توفير معلومات حول كفاءة وجودة رأس المال البشري في عملية الإنتاج لوضع اقتصادي واجتماعي معين**، بالاضافة لذلك المدخلات التكميلية الأخرى والابتكارات المستخدمة في الإنتاج، يتبين من جدول (١) إنتاجية وحدة العمل بالعالم وبأفريقيا خلال الفترة (٢٠١٠–٢٠١٩) حيث تبين أنه بلغ متوسط وحدة العمل خلال تلك الفترة حوالى ١.٨٪ بالعالم، فى حين بلغ حوالى ٠.٩٪ لكل عامل بأفريقيا أى ما يساوى نصف معدل الناتج لوحدة العمل على مستوى العالم، ويتسم معدل نمو إنتاجية العامل بأفريقيا خلال تلك الفترة بالتذبذب وعدم الاستقرار.

ب– معدل فقر العمالة (النسبة المئوية للعاملين الذين يعيشون بأقل من ١.٩٠ دولار أمريكي)

يبين هذا المعدل النسبة المئوية للأشخاص العاملين الذين يعيشون في فقر بالرغم من أنهم يعملون، ويتم تعريف الفقر باستخدام خط الفقر الدولي البالغ ١.٩٠ دولار أمريكي في اليوم، أى النسبة المئوية من العاملون الذين يتقاضون أقل من ١.٩ دولار يوميا مقابل أدائهم لمهام وظائفهم، يتبين من جدول (٢) نسب الفقر بين العمالة فى الفئات العمرية المختلفة التى فى سن العمل بالعالم وبأفريقيا والتى يتبين منها إنخفاض تلك النسب بمرور الزمن على مستوى النوع (رجال، نساء)، وكذا على مستوى الفئات العمرية المختلفة القادرة على العمل والمشاركة فيه وهذا يبين أنه كلما زاد مستوى التعليم والالمام بالمعرفة والتكنولوجيا كلما كانت هناك وظائف أفضل وكذا الأجور أو المرتبات أفضل وبالتالى تتحسن مستويات المعيشة.

جدول (١) معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل شخص عامل (الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي بأساس = ٢٠١٠)

السنة	العالم	أفريقيا
2010	3.3	3.0
2011	2.1	−0.6
2012	1.4	4.0
2013	1.6	1.5
2014	1.6	1.3
2015	1.6	0.4
2016	1.4	−0.6
2017	1.9	0.5
2018	1.6	−0.1
2019	1.4	−0.5
المتوسط	**1.8**	**0.9**

Source :International Labour Organization, **Statistics and database**, labor market indicators.

ج- نسبة الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥-٢٤ عامًا) غير الملتحقين بالتعليم أو العمل أو التدريب

يشير إلى نسبة الشباب غير الملتحقين بالتعليم أو العمل أو التدريب المعروف باسم معدل "NEET" أى عدد الشباب غير الملتحقين بالتعليم أو التوظيف أو التدريب كنسبة مئوية من إجمالي عدد الشباب، أى يعتبر مقياسًا للشباب الذين هم خارج النظام التعليمي، وليسوا في التدريب ولا يمارسون أى عمل، وبالتالي فهو بمثابة مقياس أوسع للداخلين المحتملين لسوق عمل الشباب من بطالة الشباب، لأنه يشمل أيضًا الشباب خارج القوة العاملة وليسوا في التعليم أو التدريب، كما يعد هذا المؤشر أيضًا مقياسًا أفضل للوضع الحالي للداخلين المحتملين من الشباب إلى سوق العمل مقارنة بمعدل عدم نشاط الشباب، حيث يشمل الأخير هؤلاء الشباب الذين ليسوا في القوى العاملة ولكنهم مازالوا في التعليم، وبالتالي لا يمكن اعتبارهم متاحين حاليًا عمل، يتبين من جدول (٣) تحسن الوضع بالنسبة لأفريقيا من حيث تلك النسبة على مستوى الاجمالى خلال تلك الفترة مقارنة بالنسبة للعالم.

جدول (٢) معدل فقر العمالة (النسبة المئوية للعاملين الذين يعيشون بأقل من ١.٩٠ دولار أمريكي)

المنطقة	النوع	السنة	١٥ عام فأكثر	١٥-٢٤ عاما	٢٥ فأكثر	المنطقة	النوع	السنة	١٥ عام فأكثر	١٥-٢٤ عاما	ف
العالم	الاجمالى	2010	14.3	19.8	13.2	أفريقيا	الاجمالى	2010	37.8	44.0	9
العالم	الرجال	2010	14.1	19.6	13.0	أفريقيا	الرجال	2010	34.4	42.0	1
العالم	النساء	2010	14.5	20.1	13.4	أفريقيا	النساء	2010	42.4	46.4	2
العالم	الاجمالى	2011	12.4	17.7	11.4	أفريقيا	الاجمالى	2011	36.8	43.2	9
العالم	الرجال	2011	12.2	17.6	11.2	أفريقيا	الرجال	2011	33.5	41.6	2
العالم	النساء	2011	12.6	18.0	11.6	أفريقيا	النساء	2011	41.2	45.2	0
العالم	الاجمالى	2012	11.0	16.3	10.1	أفريقيا	الاجمالى	2012	35.4	42.1	4
العالم	الرجال	2012	10.8	16.1	9.9	أفريقيا	الرجال	2012	32.2	40.7	3
العالم	النساء	2012	11.4	16.6	10.4	أفريقيا	النساء	2012	39.6	43.7	3
العالم	الاجمالى	2013	9.3	14.3	8.4	أفريقيا	الاجمالى	2013	34.6	41.4	6
العالم	الرجال	2013	9.3	14.2	8.4	أفريقيا	الرجال	2013	31.5	40.1	1
العالم	النساء	2013	9.3	14.4	8.4	أفريقيا	النساء	2013	38.7	42.9	4
العالم	الاجمالى	2014	8.8	14.0	7.9	أفريقيا	الاجمالى	2014	33.9	41.0	3
العالم	الرجال	2014	8.7	13.9	7.9	أفريقيا	الرجال	2014	30.9	39.9	4
العالم	النساء	2014	8.8	14.1	7.9	أفريقيا	النساء	2014	37.9	42.2	5
العالم	الاجمالى	2015	8.3	13.7	7.4	أفريقيا	الاجمالى	2015	33.4	40.7	3
العالم	الرجال	2015	8.3	13.6	7.4	أفريقيا	الرجال	2015	30.5	40.0	9
العالم	النساء	2015	8.4	13.9	7.5	أفريقيا	النساء	2015	37.3	41.6	0
العالم	الاجمالى	2016	8.0	13.7	7.1	أفريقيا	الاجمالى	2016	33.0	40.5	3
العالم	الرجال	2016	8.0	13.5	7.1	أفريقيا	الرجال	2016	30.1	39.9	4
العالم	النساء	2016	8.2	13.9	7.3	أفريقيا	النساء	2016	36.9	41.3	5
العالم	الاجمالى	2017	7.7	13.4	6.8	أفريقيا	الاجمالى	2017	32.4	39.9	2
العالم	الرجال	2017	7.6	13.2	6.7	أفريقيا	الرجال	2017	29.6	39.4	9
العالم	النساء	2017	7.9	13.7	7.1	أفريقيا	النساء	2017	36.1	40.6	3
العالم	الاجمالى	2018	7.4	13.1	6.5	أفريقيا	الاجمالى	2018	31.6	39.2	5
العالم	الرجال	2018	7.2	12.8	6.4	أفريقيا	الرجال	2018	28.9	38.7	2
العالم	النساء	2018	7.7	13.5	6.8	أفريقيا	النساء	2018	35.2	39.7	9
العالم	الاجمالى	2019	7.1	12.8	6.3	أفريقيا	الاجمالى	2019	30.9	38.4	3
العالم	الرجال	2019	6.9	12.5	6.1	أفريقيا	الرجال	2019	28.2	38.0	6
العالم	النساء	2019	7.5	13.3	6.6	أفريقيا	النساء	2019	34.4	38.9	1
العالم	الاجمالى	2020	6.9	12.6	6.0	أفريقيا	الاجمالى	2020	30.2	37.6	1
العالم	الرجال	2020	6.6	12.2	5.8	أفريقيا	الرجال	2020	27.6	37.2	0
العالم	النساء	2020	7.3	13.2	6.4	أفريقيا	النساء	2020	33.6	38.1	2
العالم	الاجمالى	2021	6.6	12.4	5.8	أفريقيا	الاجمالى	2021	29.5	36.9	4
العالم	الرجال	2021	6.3	12.0	5.5	أفريقيا	الرجال	2021	26.9	36.5	4
العالم	النساء	2021	7.1	13.0	6.3	أفريقيا	النساء	2021	32.7	37.3	4
العالم	الاجمالى	2022	6.4	12.2	5.6	أفريقيا	الاجمالى	2022	28.8	36.2	7
العالم	الرجال	2022	6.1	11.8	5.3	أفريقيا	الرجال	2022	26.3	35.8	8
العالم	النساء	2022	7.0	12.9	6.1	أفريقيا	النساء	2022	31.9	36.5	6
العالم	الاجمالى	2023	6.3	12.0	5.4	أفريقيا	الاجمالى	2023	28.1	35.4	0

العالم	الرجال	2023	5.9	11.6	5.1	أفريقيا	الرجال	2023	25.7	35.2
العالم	النساء	2023	6.8	12.8	6.0	أفريقيا	النساء	2023	31.1	35.8
العالم	الاجمالى	2024	6.1	11.9	5.3	أفريقيا	الاجمالى	2024	27.4	34.7
العالم	الرجال	2024	5.7	11.4	4.9	أفريقيا	الرجال	2024	25.1	34.5
العالم	النساء	2024	6.7	12.6	5.9	أفريقيا	النساء	2024	30.3	35.0

المصدر:

– International Labour Organization, **Statistics and database**, labour market indicators.

جدول (٣) نسبة الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥–٢٤ عامًا) غير الملتحقين بالتعليم أو العمل أو التدريب

المنطقة	السنة	الاجمالى	الرجال	النساء	المنطقة	السنة	الاجمالى	الرجال	النساء
العالم	2010	22.0	12.8	31.8	أفريقيا	2010	20.9	14.5	27.3
العالم	2011	21.8	12.6	31.5	أفريقيا	2011	20.7	14.7	26.8
العالم	2012	21.7	12.5	31.4	أفريقيا	2012	20.4	14.6	26.3
العالم	2013	21.9	12.8	31.5	أفريقيا	2013	20.0	14.3	25.9
العالم	2014	21.7	12.8	31.2	أفريقيا	2014	20.0	14.4	25.7
العالم	2015	21.7	12.9	31.0	أفريقيا	2015	20.0	14.7	25.4
العالم	2016	21.7	13.1	30.8	أفريقيا	2016	20.2	15.0	25.5
العالم	2017	21.8	13.3	30.8	أفريقيا	2017	20.3	15.2	25.5
العالم	2018	22.0	13.6	30.9	أفريقيا	2018	20.5	15.5	25.6
العالم	2019	22.2	13.9	31.1	أفريقيا	2019	20.7	15.7	25.7

source :International Labor Organization, **Statistics and database**, labor market indicators.

د– الناتج لكل عامل (الناتج المحلي الإجمالي بالدولار بأساس عام ٢٠١١)

تم حساب هذا المقياس لإنتاجية العمل باستخدام بيانات حول الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الدولي بأساس عام ٢٠١١) من خلال قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، وذلك لحساب إنتاجية العمل كناتج محلي إجمالي لكل عامل بالإعتماد على استخدام تقديرات منظمة العمل الدولية لإجمالي العمالة، ويتبين من جدول (٤) تزايد إنتاجية العامل بأفريقيا خلال الفترة المختارة والتى تزايدت من نحو

١٢.٥٩٢ ألف دولار عام ٢٠١٠ إلى نحو ١٣.٥٤١ ألف دولار عام ٢٠١٩، وبمتوسط بلغ نحو ١٣.٢٠٠ ألف دولار خلال تلك الفترة، والذى يعكس أنه بإكتساب العامل للمهارات التى يتطلبها العمل من خلال التعليم والتدريب وإستخدام التكنولوجيا الحديثة ساهم ذلك فى إرتفاع إنتاجيته ومن ثم أجره (دخله) والذى ينعكس على مستوى الناتج المحلى للدولة ومن ثم معدل النمو الاقتصادى بها.

جدول (٤) الناتج لكل عامل (الناتج المحلي الإجمالي بالدولار بأساس عام ٢٠١١)

السنة	العالم	أفريقيا
2010	30726	12592
2011	31619	12493
2012	32329	12982
2013	33103	13166
2014	33860	13339
2015	34606	13427
2016	35377	13402
2017	36250	13509
2018	37064	13555
2019	37782	13541
المتوسط	**34272**	**13200**

source :International Labor Organization, **Statistics and database**, labor market indicators.

- **حالة مصر كنموذج رائد فى التعليم ما قبل الجامعى فى أفريقيا**

تتناولت هذه الجزئية من هذا الفصل إستعراض حالة مصر فى مجال التعليم قبل الجامعى فى قارة أفريقيا كمثال للنماذج الرائدة فى القارة الأفريقية فى التعليم قبل الجامعى.

- التعليم قبل الجامعى فى مصر:

يعد نظام التعليم فى مصر واحدا من أكبر نظم التعليم فى العالم، والأكبر على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث يضم حوالى ٢٠.٤ مليون طالب مزعين على مراحل التعليم المختلفة، تستحوذ مرحلة التعليم قبل الجامعى على نحو ١٨ مليون طالب أى ما يمثل حوالى ٨٨٪، فى حين يتم إستيعاب النسبة المتبقية فى مؤسسات التعليم العالى المختلفة[١] إنتهجت الدولة المصرية فى السنوات الأخيرة مسارا أسمته "التعليم المشروع القومى لمصر" ومن ثم وضعت وزارة التربية والتعليم خطة إستراتيجية للتعليم قبل الجامعى للفترة ٢٠١٤-٢٠٣٠ تتلخص فيها رؤية وزارة التربية والتعليم في توفير موارد بشرية متنامية القدرة والكفاءة، وعلى أعلى درجة من الجودة والأخلاقيات المهنية، من أجل بناء مجتمع يقوم على التعلم واقتصاد يقوم على المعرفة. ولتحقيق هذه الرؤية تضطلع الوزارة برسالة قيادة وإدارة وتنمية قطاع التعليم قبل الجامعي ليستجيب للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع المصري بهوية وطنية لا تنفصل عن الاتجاهات العالمية. وبذلك أصبح الهدف البعيد للقطاع هو التنمية الشاملة للنشء، مع غرس روح المواطنة والتسامح، ونبذ العنف، وتفهم أسس الحرية والعدالة من حقوق وواجبات و شعور بالمسؤولية تجاه الوطن والمواطنين. أما الهدف المباشر فيتمثل في التأكيد على الإلتزام بحق كل طفل في فرصة متكافئة لتلقي

[١] فتحى السيد يوسف عبدالمجيد (دكتور)، **نظام التعليم المصرى: تقييم الوضع الحالى ومقترحات التطوير**، إبريل ، ٢٠١٥.

خدمة تعليمية بمستوى من الجودة يتناسب مع المعايير العالمية، بما يسمح له بالإسهام الفعال في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلده، وبالمنافسة إقليمياً وعالميا.

ولتحقيق ما سبق تم تبنى ثلاث سياسات للإصلاح والتحسين تتفق وميثاق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، من خلال:

١- إتاحة فرص متكافئة لجميع السكان في سن التعليم للالتحاق وإكمال التعليم على مستوى فرعيه العام والفنى مع استهداف المناطق الفقيرة كأولوية أولى.

٢- تحسين جودة فعالية الخدمة التعليمية، من خلال توفير منهج معاصر، وتكنولوجيا موظفة بكفاءة، وأنشطة تربوية رياضية وغير رياضية، ومعلم فعال لكل طفل في كل فصل، وقيادة فعالة في كل مدرسة، وفرص للتنمية المهنية الداخلية والخارجية لكل معلم وإداري ليتقدم ويتميز.

٣- تدعيم البنية المؤسسية وخاصة في المدارس الفنية، وبناء قدرة العاملين بالتعليم على تطبيق اللامركزية على وجه يضمن الحوكمة الرشيدة..

- **الواضع الراهن للتعليم قبل الجامعي فى مصر:**

يكفل الدستور المصري حق التعليم المجاني الإلزامي لكل الأطفال المصريين من سن ٦ إلى ١٥ عام. وتنص التشريعات على أن "تعليم الطفل يهدف إلى تكوينه علميا وثقافيا وروحيا وتنمية شخصيته ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية إلى أقصى إمكاناتها، بقصد إعداد الإنسان المؤمن بوطنه وبقيم الخير والحق والإنسانية وتزويده

بالقيم والدراسات النظرية والتطبيقية والمقومات التي تحقق إنسانيته وكرامته وتساعده على تحقيق ذاته وانتمائه لوطنه والإسهام بكفاءة في مجالات الإنتاج والخدمات لاستكمال التعليم العالي، وذلك على أساس من تكافؤ الفرص".

- **السلم التعليمي المصري:**

ينقسم السلم التعليمي المصري إلى مرحلة تعليم أساسي وتتشكل من حلقتي التعليم الابتدائي والتعليم الإعدادي و مرحلة تعليم ثانوي، يستغرق التعليم الأساسي ٩ أعوام وتنص المادة (٦٠) من قانون التعليم على أن التعليم الأساسي يهدف إلى تنمية قدرات واستعدادات التلاميذ و إشباع ميولهم وتزويدهم بالقدر الضروري من القيم والسلوكيات والمعارف والمهارات العلمية والمهنية التي تتفق وظروف بيئاتهم المختلفة. بحيث يمكن لمن يتم مرحلة التعليم الأساسي أن يواصل تعليمه في مرحلة أعلى وأن يواجه الحياة بعد تدريب مهني مناسب، وذلك من أجل إعداد الفرد لكي يكون مواطناً منتجا في بيئته ومجتمعه. وينقسم التعليم الأساسي إلى حلقتين، الابتدائية ومدتها ست سنوات وهي تقابل المستوى الأول (إسكد–١) وفقا للتصنيف الدولي لنظم التعليم، وهي تناظر المرحلة العمرية من ٦ إلى ١١ سنة، ويلتحق التلميذ بحلقة التعليم الابتدائى في سن ٦ إلى ٨ سنوات، حيث إن عمر ست سنوات يشكل العمر الرسمي للالتحاق بالتعليم. أما الحلقة الثانية من التعليم الأساسي فهي الحلقة الإعدادية ومدتها ثلاث سنوات، وهي تناظر المرحلة العمرية من 12– 14سنة، وهي تقابل المستوى الثاني من

التصنيف الدولي (إسكد–٢) وتعمل الحلقة الإعدادية على تأهيل الطفل للالتحاق بالمرحلة الثانوية ، والتي تمثل المستوى الثالث (إسكد–٣) بفرعية الأول والثالث، إذ إن المسار الأول من هذا المستوى وهو يعرف بالثانوي العام ومدته ثلاث سنوات يعد الطالب للالتحاق بالتعليم الجامعي أو بالتعليم ما بعد الثانوي ودون الجامعي (معاهد إعداد الفنيين) أما المسار الثاني من التعليم الثانوي فهو يعرف بالثانوي الفني ومدته من ثلاث إلى خمس سنوات ويعد الطالب للالتحاق بسوق العمل، ويتحدد قبول الطلاب بأي من المسارين على أساس الأداء في اختبار نهاية الحلقة الإعدادية وعلى رغبة الطالب والأماكن المتاحة بكل من المسارين. ويناظر التعليم الثانوي المرحلة العمرية من 15–17 سنة، وقد أضاف دستور (٢٠١٤) المرحلة الثانوية إلى التعليم الإلزامي، ومن ثم أصبح التعليم الإلزامي يضم التعليم الأساسي والتعليم الثانوي بشقيه العام والفني. أما الأطفال الذين تجاوزوا سن الالتحاق بالتعليم الابتدائي (ثمان سنوات،) أو تسربوا منها، فيتم توجيههم للالتحاق بمدارس الفصل الواحد أو مدارس المجتمع وهي مدارس حكومية تابعة لنظام التعليم العام أنشئت في التسعينيات وتعرف بمدارس الفرصة الثانية بمساعدة منظمة "يونيسف" ووزارة التربية والتعليم والمجتمع المحلي. ويتم افتتاحها في الغالب في المناطق محدودة السكان المحرومة من المدارس والمؤسسات التعليمية، وتتميز بنظام مرن يسمح بتدريس أكثر من مستوى في نفس الفصل. هناك

أشكال مختلفة من هذه المدارس التي تم تطويرها كي تستجيب إلى حاجات محددة مرتبطة بالمجتمع المحلي أو بالوضع الاجتماعي أوالجغرافي، وتقدم مدارس المجتمع في المناطق الريفية المحرومة مستوى تعليميا معادلا لحلقة التعليم الابتدائي، وهناك المدارس الصديقة للفتيات (مدارس الفصل الواحد) الهدف منها هو تقديم تعليم ذى جودة عالية ومناسب ومرن، تستهدف هذه المدارس بشكل أساسي البنات اللائي لم يلتحقن أو لم يرغبن في الالتحاق بالتعليم الابتدائى أو اللاتي تسربن من التعليم، وتكيف المدارس نفسها مع الضروريات المحلية وتقبل البنات في سن من ٦ إلى ١٤ عاما، والأولوية تكون للأطفال الأكبر سنا وخصوصا البنات، ويسمح بالتحاق الذكور بنسبة لا تتجاوز ٢٥٪ .

ويقدم قطاع التعليم في مصر برنامجا لمرحلة رياض الأطفال للمرحلة العمرية 4–5 سنوات وهو يعادل المستوى (إسكد–٠) في التصنيف الدولي ولكنه ليس جزءا أساسيا من السلم التعليمي أو من التعليم الإلزامي، بمعنى أن الانتظام في هذه المرحلة لا يعتبر شرطًا مسبقا للقبول بالمرحلة الابتدائية.

- **كما تهدف استراتيجية إصلاح التعليم في وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بمصر إلى تحسين مخرجات التعلم من خلال محورين[1]:**

[1] Understanding Middle East Education, **Egypt Country Profile**, PwC Education and Skills Practice, First Edition, 2018/2019.

١– **المحور الأول:** والذي يتضمن مجموعة من المبادرات التي تهدف إلى تعديل وإصلاح نظام التعليم الحالي هيكليًا.

٢– **المحور الثانى:** والذي يتضمن مجموعة من التدخلات الجادة التي تهدف إلى تحسين النتائج التعليمية وتحديث التعليم لتحقيق أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠.

وبرنامج الإصلاح الذي بدأ تنفيذه في العام الدراسي الذي بدأ في سبتمبر ٢٠١٨، يتبنى التكنولوجيا الحديثة للتدريس والتعلم وتقييم الطلاب وجمع البيانات، **وتتضمن بعض التدخلات ذات الصلة ما يلي:**

أ– **بنك المعرفة المصري:** أرشيف مكتبة على الإنترنت يمكن الوصول إليه بواسطة الهوية الوطنية ويوفر خدمات تعليمية، الموارد البحثية، والثقافية لجميع المواطنين.

ب– **التعلم القائم على التكنولوجيا:** توزيع مليون جهاز لوحي على الصعيد الوطني بين طلاب الصف العاشر والمعلمين والمدرسين المدبرين مع المحتوى ذي الصلة لتحسين المشاركة التعليمية.

ت– **تحديث تقييم الطالب:** غيّر برنامج الإصلاح طريقة التقييم للمدرسة الثانوية الوطنية (الثانوية العامة)، التي تحدد مسارات التعليم التي سيتبعها الطلاب – كانت امتحانات نهاية العام فى G10–12 استبداله بمعدل تراكمي ٣ سنوات، لتجنب أي

تسرب محتمل لأسئلة الامتحان، سيتم استبدال الاختبارات الورقية بـ الاختبارات الإلكترونية التي تعمل على تحسين وتوحيد تقييم الطلاب.

- **مجال زيادة المخصصات الخاصة لقطاع التعليم فى مصر**

تتمتع مصر بنظام تعليم عام مدعوم كما أنه في عام ٢٠١٤ تم تعديل الدستور في مصر وزادت سنوات تمويل الدولة التعليم الإلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، وقد أدى ذلك إلى زيادة الإنفاق العام السنوي على تعليم حيث بلغ ١٠٧ مليار جنيه مصري (٦ مليارات دولار أمريكي)[١] السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧، مقارنة بنحو ٨١ مليار جنيه في السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٣، ومع ذلك انخفض الإنفاق العام على التعليم كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق ليمثل ٩٪ فقط في السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ مقارنة بنسبة ١٢٪ في السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٣[٢]، وبدأت الحكومة المصرية في تشجيع مشاركة القطاع الخاص والاستثمارات في قطاع التعليم للمساعدة في تخفيف الميزانية، حيث أنه في السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ مثل العجز الكلي للموازنة حوالي ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، كما بلغ إجمالي الدين العام ١٠٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي في مارس ٢٠١٧[٣].

[١] بناءً على أسعار الصرف في ٢٣ يناير ٢٠١٩.

[٢] الكتاب الإحصائي السنوي للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠١٨.

[٣] وزارة المالية، النشرة الإحصائية المالية الشهرية، ديسمبر ٢٠١٨.

وتجدر الاشارة إلى أنه في الوقت الحالي يشكل القطاع الخاص ١٠٪ من إجمالي المسجلين في نظام التعليم K-12 في مصر، والمدارس الخاصة تستوعب ٢٤٪ من طلاب رياض الأطفال وحوالى ٨٪ من تلاميذ المدارس الابتدائية وحوالى ٧٪ من طلاب المرحلة الإعدادية وحوالى ١٣٪ من العام طلاب المرحلة الثانوية[١]، **مع ذلك فمن المتوقع أن يزداد مشاركة التعليم الخاص في مصر بتوفير دوافع الاستثمار المناسبة التالية:**

١- طلب مستدام على التعليم بسبب النمو السكاني المتزايد

عدد سكان مصر من الشباب تزايد على مدى العقد الماضي، حيث نما عدد سكان مصر بشكل بمتوسط معدل سنوي بلغ حوالى ٢.٤٪، وفى عام ٢٠١٧ كان ٥١٪ من المصريين دون سن ٢٥ عامًا وفقا لتوقعات بيانات الأمم المتحدة، هذا النمو سيضع مزيدا من الضغط على توفير ومشاركة التعليم الخاص.

٢- تحسين وضع الاقتصاد الكلي

في محاولة لمعالجة الاختلالات الكبيرة في الاقتصاد الكلي التي واجهتها مصر منذ عام ٢٠١١ واستعادة الوضع المالي والاستقرار النقدي، حيث شرعت الحكومة في برنامج إصلاح اقتصادي شامل في نوفمبر ٢٠١٦، كما أنه وافق صندوق النقد الدولي

[١] الكتاب الإحصائي السنوي للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠١٨.

على حزمة مساعدات مالية لمصر بقيمة ١٢ مليار دولار، بعض الإصلاحات المالية والنقدية الرئيسية فيما يلي توضيح للتدابير التي اتخذتها الحكومة المصرية.

- **الحاجة إلى الاستثمار في سد الفجوات القائمة في المهارات**

بلغ معدل البطالة في مصر ١٠٪ خلال الربع الثالث ٢٠١٨، مقارنة بـ ١١.٩٪ خلال نفس الربع عام ٢٠١٧، في حين بلغ متوسط معدل البطالة ١٢٪ في عام ٢٠١٧، وقد بلغت ٣٣٪ بين فئة الشباب (١٥ إلى ٢٩ سنة) لنفس العام[١]، علاوة على ذلك فإنه نحو ٣٤٪ من العاطلين عن العمل في مصر في عام ٢٠١٧ حاصلون على درجات البكالوريوس أو الدراسات العليا، تمثل ثاني أكبر فئة بطالة حسب الحالة التعليمية، مما يشير إلى أن المعروض الخريجين لا يكتسبون المهارات المطلوبة من قبل أصحاب العمل الذين يقودون هذا النمو الاقتصادي.

وقد أقرت الحكومة بمسؤوليتها عن ضمان حق كل طفل مصري في التعليم، وقد استلزم هذا التغيير السريع الانتقال نحو مجتمع المعرفة، وتحسين معالجة واستيعاب تحديات القرن الحادي والعشرين والسعي لتحقيق الأهداف الاستراتيجية التي أقرتها خطة مصر ٢٠٣٠ ، **بما فيها[2]:**

[١] قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية، 2018.

[2] Nermeen Singer, El-Farahaty El-Sayed Mahmoud, **MOTIVES OF THE EGYPTIAN EDUCATION FUTURE FOR SUSTAINABLE DEVELOPMENT: A COMPARATIVE ANALYSIS BETWEEN 2020 AND 2030**, Humanities & Social Sciences Reviews, Vol 8, No 2e, April 2020.

١- تنمية المهارات ضرورية للتعليم والمتعلمين ليصبحوا مواطنين ناجحين ومسؤولين واثقين من أنفسهم.

٢- توفير التعليم وفرص التعلم التي تعمل على احترام الحريات الأساسية لجميع شرائح المجتمع، وتدريب الطلاب على تحمل المسؤولية في مجتمع حر وفق روح التفاهم والسلام والتسامح والصداقة بين الجماعات القومية والدينية.

٣- تنمية احترام البيئة الطبيعية وتعظيم فرص التنمية الثقافية واحترامها على مستوى الأفراد والجماعات، وتنمية شخصية الطفل، والعبقرية الطبيعية والعقلية إلى أقصى حد.

٤- تطوير وتنفيذ أنظمة المساءلة لتحسين الأداء ورفع كفاءة الموظفين لكسب ثقة الجمهور في جميع جوانب الخدمة لضمان التحسين المستمر في الأداء.

٥- دعم تعلم التلاميذ وتجهيزهم للعيش في المجتمع المحلي والدولي حسب توظيف واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٦- تقويم الأطفال والشباب والتفكير في مهاراتهم وتحديد خطوات تحسين مهاراتهم وفهمهم وكيف يمكن استخدام المهارات التي اكتسبوها في حياتهم داخل وخارج الفصل الدراسي أو المدرسة.

٧- توفير التعليم بالشراكة مع جميع المؤسسات والشركاء المعنيين بشأن تنمية المهارات وتوظيف.

- الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة بشأن التعليم "الجمعية العامة للأمم المتحدة"

نص الهدف على "ضمان تعليم جيد وعادل وشامل وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع بحلول عام ٢٠٣٠.

يرتبط هذا الهدف بالأهداف التالية التي يمكن تحقيقها بمصر بحلول عام ٢٠٣٠.[1]:

- ضمان حصول جميع الفتيات والفتيان على تعليم ابتدائي وثانوي مجاني وعادل وعالي الجودة، مما يؤدي إلى تعليم مناسب ومخرجات تعليمية فعالة.
- التأكد من أن جميع الفتيات والفتيان يتمتعون بفرص ممتازة للتطور ورعاية الطفولة المبكرة والتعليم قبل المدرسي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي.
- ضمان الوصول المتكافئ لجميع النساء والرجال إلى التعليم الفني والمهني وبجودة عالية وبأسعار معقولة التعليم.
- ضمان زيادة كبيرة في عدد الشباب والبالغين ذوي المهارات المناسبة، بما في ذلك التقنية والمهارات المهنية للعمل والوظائف اللائقة وريادة الأعمال.

[1] Nermeen Singer, El-Farahaty El-Sayed Mahmoud, **MOTIVES OF THE EGYPTIAN EDUCATION FUTURE FOR SUSTAINABLE DEVELOPMENT: A COMPARATIVE ANALYSIS BETWEEN 2020 AND 2030**, Humanities & Social Sciences Reviews, op.

- معالجة التفاوتات بين الجنسين في التعليم وضمان الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة والسكان الأصليون والأطفال في المواقف الخطرة.
- التأكد من أن جميع الشباب ونسبة كبيرة من البالغين، رجالاً ونساءً، يتعلمون القراءة والكتابة والحساب.
- ضمان اكتساب جميع المتعلمين المعرفة والمهارات اللازمة لتعزيز التنمية المستدامة من خلال، التعليم وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، وتعزيز ثقافة السلام واللاعنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي (الأمم المتحدة ، ٢٠١٥).
- بناء وتحديث المرافق التعليمية التي تراعي الفوارق بين الجنسين والإعاقة قيد التطوير للمرافق التعليمية وخلق بيئات تعلم منتجة وآمنة وغير عنيفة للجميع.
- زيادة عدد المنح الدراسية للتعليم العالي المتاحة للبلدان النامية، ولا سيما البلدان الأقل نموا، الدول الجزرية الصغيرة النامية، والدول الأفريقية، بما في ذلك منح للتدريب المهني، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبرامج التقنية والهندسية والعلمية في البلدان المتقدمة والبلدان النامية الأخرى.

- تحقيق زيادة كبيرة في عدد المعلمين المؤهلين من خلال التعاون الدولي للمعلمين والتدريب، ولا سيما البلدان الأقل نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية (اللجنة الأوروبية للتوحيد القياسي ، ٢٠١١).
- الهدف الرابع للتنمية المستدامة يؤكد على دور التعليم الشامل والطموح في أجندة التنمية المستقبلية من خلال تضمين أهداف رعاية الطفولة المبكرة والتعليم ذات الصلة بالمهارات من أجل الوظائف اللائقة، والتعليم من أجل التنمية المستدامة، والمواطنة العالمية (Kutesa 2015)، والتركيز على جودة التعليم، وهذا ليس بجديد لأن الهدف السادس وهو التعليم للجميع تناول نوعية التعليم حيث أظهر أن المؤشر الكمي لمعدل استمرار التلاميذ حتى الصف الخامس يضعف التركيز على تحقيق الجودة الحقيقية، ونأمل أن يركز الهدف الرابع للتنمية المستدامة على جودة التعليم والواقعية في خطط التنفيذ المستقبلية، تحديد المؤشرات المناسبة للتعجيل بتحسين جودة التعليم لا يزال بعيد المنال في الإطار المقترح (اليونسكو ، ٢٠١٥). يعد الوصول إلى التعليم الجيد على جميع المستويات شرطًا أساسيًا للتنمية المستدامة، والقضاء على الفقر، والمساواة بين الجنسين المساواة، وتمكين المرأة، والتنمية البشرية، والمشاركة الكاملة للمرأة والرجل على وجه الخصوص الشباب (الجمعية العامة للأمم المتحدة ، القرار ٢٨٨/٦٦، المستقبل الذي نصبو إليه، ٢٧ يوليو ٢٠١٢: الفقرة ٢٢٩).

الملخص

إستهدف البحث بصفة أساسية دراسة وتوضيح تأثير التعليم والتدريب على إقتصاد الدول الأفريقية، وكذا إلقاء الضوء على العلاقة بين التعليم والاقتصاد والتنمية كعلاقة تبادلية حيث يسهم التعليم في التنمية بشكل مباشر، وإستعرض البحث إستراتيجية التعليم القارية لأفريقيا والتى تتضمن مجموعة من الأهداف الاستراتيجية تتمثل فى إثنى عشر هدف تم إستعراضهم بمتن البحث، وكذا كانت أهم النتائج للمؤشرات التى تعكس أثر التعليم على النمو الاقتصادى بأفريقيا تتمثل فى الأتى:

- معدل النمو السنوي للناتج لكل عامل والذى يظهر معدلات النمو السنوية لإنتاجية العمل، والذى يسمح بتقييم معدلات النمو فى انتاجية العمالة المساهمة فى الناتج المحلى الاجمالى بمرور الوقت، وبالتالي توفير معلومات حول كفاءة وجودة رأس المال البشري في عملية الإنتاج لوضع اقتصادي واجتماعي معين، بالاضافة لذلك المدخلات التكميلية الأخرى والابتكارات المستخدمة في الإنتاج، بلغ متوسط وحدة العمل خلال تلك الفترة حوالى ١.٨٪ بالعالم، فى حين بلغ حوالى ٠.٩٪ لكل عامل بأفريقيا أى ما يساوى نصف معدل الناتج لوحدة العمل على مستوى العالم، ويتسم معدل نمو إنتاجية العامل بأفريقيا خلال تلك الفترة بالتذبذب وعدم الاستقرار.

- معدل فقر العمالة يبين هذا المعدل النسبة المئوية للأشخاص العاملين الذين يعيشون في فقر بالرغم من أنهم يعملون، ويتم تعريف الفقر باستخدام خط الفقر الدولي

البالغ ١.٩٠ دولار أمريكي في اليوم، أى النسبة المئوية من العاملون الذين يتقاضون أقل من ١.٩ دولار يوميا مقابل أدائهم لمهام وظائفهم، وقد تبين إنخفاض تلك النسب بمرور الزمن على مستوى النوع (رجال، نساء)، وكذا على مستوى الفئات العمرية المختلفة القادرة على العمل والمشاركة فيه وهذا يبين أنه كلما زاد مستوى التعليم والالمام بالمعرفة والتكنولوجيا كلما كانت هناك وظائف أفضل وكذا الأجور أو المرتبات أفضل وبالتالى تتحسن مستويات المعيشة.

- نسبة الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥-٢٤ عامًا) غير الملتحقين بالتعليم أو العمل أو التدريب، ويعتبر مقياسًا للشباب الذين هم خارج النظام التعليمي، وليسوا في التدريب ولا يمارسون أى عمل، وبالتالي فهو بمثابة مقياس أوسع للداخلين المحتملين لسوق عمل الشباب من بطالة الشباب، لأنه يشمل أيضًا الشباب خارج القوة العاملة وليسوا في التعليم أو التدريب، كما يعد هذا المؤشر أيضًا مقياسًا أفضل للوضع الحالي للداخلين المحتملين من الشباب إلى سوق العمل مقارنة بمعدل عدم نشاط الشباب، حيث يشمل الأخير هؤلاء الشباب الذين ليسوا في القوى العاملة ولكنهم مازالوا في التعليم، وبالتالي لا يمكن اعتبارهم متاحين حاليًا عمل، وقد تبين تحسن الوضع بالنسبة لأفريقيا من حيث تلك النسبة على مستوى الاجمالى خلال تلك الفترة مقارنة بالنسبة للعالم.

– وعلى مستوى الناتج لكل عامل تبين تزايد إنتاجية العامل بأفريقيا خلال الفترة المختارة والتى تزايدت من نحو ١٢.٥٩٢ ألف دولار عام ٢٠١٠ إلى نحو ١٣.٥٤١ ألف دولار عام ٢٠١٩، وبمتوسط بلغ نحو ١٣.٢٠٠ ألف دولار خلال تلك الفترة، والذى يعكس أنه بإكتساب العامل للمهارات التى يتطلبها العمل من خلال التعليم والتدريب وإستخدام التكنولوجيا الحديثة ساهم ذلك فى إرتفاع إنتاجيته ومن ثم أجره (دخله) والذى ينعكس على مستوى الناتج المحلى للدولة ومن ثم معدل النمو الاقتصادى بها.

المراجع:

١) عبدالله ونيس الترهونى (دكتور)، **العلاقة بين النمو الاقتصادى وجودة التعليم**، بوابة أفريقيا الاخبارية، ٢٣ أكتوبر ٢٠١٨.

٢) فتحى السيد يوسف عبدالمجيد (دكتور)، **نظام التعليم المصرى: تقييم الوضع الحالى ومقترحات التطوير**، إبريل ، ٢٠١٥.

٣) قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية، 2018.

٤) الكتاب الإحصائي السنوي للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠١٨.

٥) وزارة المالية، النشرة الإحصائية المالية الشهرية، ديسمبر ٢٠١٨.

6) AFRICAN UNION, **Continental Education Strategy for Africa**, Indicators Manual, 2016-2025.

7) British Council (2014), **"Can higher education solve Africa's job crisis? Understanding graduate employability in SubSaharan**

Africa, " available for download at: https://goo.gl/JEdTuj accessed on 19 July 2018.

8) Facing Forward: Schooling for Learning in Africa, worldbank, March 5, 2018.
9) https://www.almrsal.com/post/767576.
10) Masemula M.B, **Whose Knowledge is Transmitted through Public Education in Africa?**. In: Abdi A.A., Shultz L., Pillay T. eds Decolonizing Global Citizenship Education, 2015.
11) National Bureau of Statistics (2017),**" Labor Force Statistics Vol 1: Unemployment and Underemployment Report"**, available for download at:http://nigerianstat.gov.ng/download/694 accessed on 19 July, 2018.
12) Nermeen Singer, El-Farahaty El-Sayed Mahmoud, **MOTIVES OF THE EGYPTIAN EDUCATION FUTURE FOR SUSTAINABLE DEVELOPMENT: A COMPARATIVE ANALYSIS BETWEEN 2020 AND 2030**, Humanities & Social Sciences Reviews, Vol 8, No 2e, April 2020.
13) Nwanosike, O. F & ,.Onyije, F, **Colonialism and education**. Mediterranean journal of social sciences, 2 (4), ٢٠١١.
14) Quartz Africa (2016). **University degrees are not the answer for Africa's unemployed youth**, Available online https://goo.gl/gN6f39 accessed on 20 July, 2018.
15) Rodney, W. **How europe underdeveloped Africa**. Pambazuka Press, 2012.
16) Understanding Middle East Education, **Egypt Country Profile**, PwC Education and Skills Practice, First Edition, 2018/2019.